

« فوافق المجلس على إحالته على الحكومة »

الرئيس - سيجب وزير الداخلية عمر حكمت بك يوم الاثنين القادم على بيانات عادل بك .

الرئيس - مواضع الجلسة ما يرد من اللجان .

ورفعت الجلسة على أن يكون الاجتماع يوم الخميس المقبل الساعة العاشرة .

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي



الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

عمان : الثلاثاء في ١٥ شعبان ١٣٥١

و ١٣ كانون اول ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة العاشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١-١٢-١٩٣٢

الفصل في

الصحيفة

٩٠

قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين لسنة ١٩٢٨ .

٩٠

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور .

٩٠

المنافسة حول قضية البيوع الخارجية .

٩١

للمناقشة حول قرار اللجنة الخاصة بشأن اقراض الزراعين .

٩٥

مواضيع الجلسة المقبلة .



تمت تصحيح النسخ

الجلسة العاشرة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة العاشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٣ شعبان سنة ١٣٥١ و ١ كانون اول سنة ١٩٣٢ المصادف يوم الخميس الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة ماجد باشا المدوان ، حديثه باشا الحريشه ، حمد باشا بن جازي ، سعيد بك المفتي ، رفيق باشا المجالي .

الرئيس - فليقرأ الضبط
(فقرأ)

توفيق بك - نظرت لجنة القوانين في مشروع تعديل المادة السابعة من قانون الهامين قبلته بعد ان غيرت اسم القانون وفقاً للأصول التي اتبعت حتى الآن في تسمية القوانين ، وجعلت السن التي يشترط بلوغها تعاطي مهنة المحاماة (٢٢) عاماً ، بدلاً من العشرين الواردة في المشروع ، لانها وجدت الملحوظة التي ابداهها المجلس التنفيذي موافقة وعلى ذلك صار القانون بالشكل الآتي :

(قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين لسنة ١٩٢٨)
المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة السابعة من قانون الهامين لسنة ١٩٢٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
(قبلت)
المادة الثانية :

يسدل البند (أ) من الفقرة (٢) من المادة السابعة من قانون الهامين بالصورة التالية :
« انه يلم الثانية والعشرين من عمره »
« قبلت »

المجموع
« قبل »

مترى باشا الزربقات - كان المجلس بحث بموجب مضبطة تقدمت من اهالي عجلون لاجل النظر في البيوع الخارجية وهذه المضبطة لازمة جداً ، وحيث انه اذا بقيت الحالة على ما هي عليه تشغل الحاكم وتضيع حقوق الاهالي مع بعضهم البعض . فارى من للوافق ايجاب مجي هذه المضبطة الى المجلس .
قاسم بك - لا لزوم لمجيئها الى المجلس .

توليفي بك - المضبطة التي بحث عنها العضو مترى باشا كانت احيلت بقرار من اللجنة الادارية على

مجلسكم العالي ، الذي قرر بدوره احوالها على الدائرة المختصة ، لوضع مشروع قانون ، يؤمن ما ورد - زالت المعاملة موجودة لدى وزارة العدلية ، القائمة بتدقيق المشروع ، وأمل ان يعرض على مجلسكم في فرصة قريبة ان شاء الله .

قاسم بك - ليس من الامور الهامة ، السؤال عن قانون البيوع الخارجية فقط بل كان تقدم في الدورة الماضية عدة اقتراحات ، نعتقد انها مفيدة ، ولقد الآن لم نر منها اي مشروع نشر او عرض على هذا المجلس ، مع كونها من الزم الامور . كان احد الاعضاء محمد باشا السعد في اوائل افتتاح المجلس طلب هذا الطلب ، وعطوفة السكرتير العام بين على ان ديوان المجلس يؤكده على الدوائر المختصة بالاسراع . اكرر هذا الطلب وارجو الاسراع بهذه القوانين التي من تطبيقها سوف تسعد البلاد مادياً ، مثل قانون صيانة الاغراس ، وعلى ما فهمت من مدير الزراعة انه قدم للحكومة منذ سنة ١٩٢٧ ، وقانون الارث الشرعي ، وقانون افراز الاراضي . او كد على الحكومة وارجو منها ان تؤكد على الدوائر المختصة .

عادل بك - هذه كلها مشاريع هامة ، وكان من المنتظر ان تهتم الحكومة بها كل الاهتمام وتدرسها بسرعة زائدة وتقدمها للمجلس لاجابة الماسة لها ، والغريب ان سن مادة قانونية بشأن البيوع الخارجية قد استغرق وقتاً طويلاً ، في حين انه لا يحتاج الى هذه المدة البتة ، لان الموضوع بحث فيه مراراً في هذا المجلس واصبح وضع مادة قانونية بشأنه من السهولة بمكان ، والمشاريع الاخرى الهامة قد اتمت ايضا ، فترغب ان تقدم اليها الحكومة بكافة تلك المشاريع القانونية ولكن الاهم من كل تلك المشاريع القانونية ، قضية القرض الذي قرر المجلس تفويض الحكومة بشأنه فترغب ان تعلم ماذا عملت الحكومة في امر تخفيف الضائقة الاقتصادية وماذا حصل بقرار اللجنة الاقتصادية وقرار المجلس بخصوص القرض ؟

تعللون ان اللجنة الاقتصادية قررت اقراض المزارعين المحتاجين (٢٥) الف ليرة على ان يؤمن من هذا المبلغ (١٥) الف ليرة من موجودات المصرف الزراعي والعشرة آلاف ليرة تسمى لاستقراضها .
ان هذا الموضوع اكثر المواضيع اهمية ، فهل يسمح لنا مدير الخزينة ان نسأله وهل يتكرم علينا ببيانات واضحة حول هذا الموضوع ؟

شكري بك - اذكر ان عادل بك هو من جملة الاعضاء الذين انتخبوا في هذا المجلس ليؤلفوا اللجنة الخاصة للمكافاة بالنظر فيما يخفف الضائقة المالية ، واذا كرر ايضا ان عادل بك لم يتم الاهتمام اللازم بالمحضور في الاوقات التي عينتها اللجنة . فارجو ان اري منه فيما بعد اهتماماً كافياً لنستطيع ان نقوم بمهمتنا ونرفع تقريراً بالنتائج لمجلسكم الموقر .

لما قضية القرض ، فان الحكومة قد اهتمت به اهتماماً زائداً ، ودرسته من جميع وجوهه ، غير انها رأت اموراً تحتاج للاستيضاح من اللجنة الخاصة التي اقترحت تفويضها بعقد ذلك القرض ، وقد تكلمت مع بعض الاعضاء لكي نفتح اليوم بعد انتهاء هذه الجلسة لننظر في الامر واعطاء الحكومة ما تحتاج اليه من الايضاحات .
عادل بك - ما كنت انتظر من حضرة مدير الخزينة ، عندما اسأله عما فعل الله بالقرض الذي اقترح

لجنة العدل

الجلس قفويض الحكومة بمقده نظراً للحاجة الماسة اليه ، ولقرب موسم الزراعة ، ان يتصدى للتعريض بي بداعي .
الي لم اهتم بالحضور الى اللجنة في الاوقات التي عينتها . الي استغرب هذا التعريض كل الاستغراب ، ذلك لان
الاهتمام الجليل الذي يديه في امر تخفيف ضائقة المكلف ، لا يمكن ان يثبت لهذا المجلس والرأي العام بأنه يحمل
فكرة جديدة لمساعدة الفلاح . واما انقطاعي عن حضور بعض جلسات اللجنة لأشغال ضرورية فما معني ولن
يمعني قط عن دراسة الحالة الاقتصادية درساً دقيقاً ، وعن التفكير بمشاريع شتى تعود بالنفع المميع على هذه
البلاد ، وحقاً اننا نطلب عملاً جدياً ، ولا نطلب مظاهرات فقط ، فالعمل الجدي يقضى بأن ينظر بصورة جديدة
في مقترحات اللجنة الاقتصادية السابقة ، وان يسي لتنفيد مقترحاتها المفيدة بصورة عاجلة وكافلت قبلاً لا حاجة
لتأسيس لجان اخرى .

قلت في جلسة سابقة ، ان تأليف لجان جديدة هو عبارة عن تخدير اعصاب . وها ان اري المثال على ذلك
تحقق في افعال تدارك العشرة آلاف جنيه لاعطائها للزراع .

وسترون ان هذا الامر سوف لا يحققه الحكومة بالرغم من القرار الذي صدر من هذا المجلس ، وسترون
انه سوف لا يتحقق اي امر من الامور التي اشارت اليها اللجنة السابقة وستشير اليها اللجنة الجديدة
وتعلمون الي كنت معارضاً لتشكيل هذه اللجنة الجديدة ، ولكنني نزولاً عند ارادة زملائي اجتمعت مع
اعضاء اللجنة ، واتخذنا قراراً بأمر القرض ، الذي وجدناه هاماً ومستعجلاً وسأحضر سائر الاجتماعات لأعرض
على اللجنة اموراً ربما لا تحظر في بال حضرة مدير الخزينة بل هو لا يريد ان يمر بخاطره فلا يجابه بها احداً
شكري بك - يسوئي جداً ، ان اسبب لعادل بك ان يظهر هذه العاطفة الثائرة ، التي يظهر انه مغرم في
اظهارها من آن الى آخر .

عادل بك - (مقاطعاً) كما انت مغرم بأشياء أخرى .

شكري بك - (مداوماً) لا يحق لك ان تقاطعني لاني لم اقاطعك اثناء حديثك ، وما دام الامر كذلك فالي
اكتفي بالسكوت اذ لا فائدة من الجدال على هذه الصورة .

متري باشا الزريقات - ارجو من الزملاء الكرام ان لا يضيعوا الوقت سدى بمصادمة الافكار التي لا يحصل
منها منفعة للاهلين والحكومة . عندنا امر مهم وهو الحالة الاقتصادية التي ليست خافية على الصوم . فيجب ان
نقدم الام على المهم قبل فوات موسم الزراعة وقبل ان يمضي الوقت لأن الحكومة السابقة التركية كانت تعد ولا
تفي ، فأني اري من المواقف الاهتمام كل الاهتمام بالامر الذي يعود منه النفع على البلاد ، وارجو عدم تكرار
مصادمة الافكار .

شكري بك - أجب حضرة الفاضل متري باشا على ما ذكره في موضوع عدم اضاءة الوقت سدى : ان
الحكومة قد اهتمت اهتماماً زائلاً بأمر القرض ولم تترك هذا الامر عرضة للاهمال كما قيل ، وفي الامس قد عقد
المجلس التنفيذي جلسة وذاكر فيها بشأنه ، بما يدل على ان الحكومة قد قامت وما زالت قائمة بالسمي لتحقيق
المقروع .

ان هذا المبلغ المطلوب اقتراضه ، ليس موجوداً في خزينة الحكومة . بل يريد استيفائه اما من البنك العثماني
او من خزينة الحكومة البريطانية ، والوصول الى عقد يتم . جبه القرض بطالب وقتاً أكثر من الوقت الذي
مضى . ولذلك ارجو من اعضاء هذا المجلس الكرام ان يعلموا باننا لم نهنل لنشروع وما زلنا باذنين الجهد المستطاع
لتحقيق الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة الخاصة في تقريرها المرفوع لهذا المجلس .

قاسم بك - ان الدورة الماضية انتهت والمجلس والحكومة مما يتشيان صفاً واحداً على معالجة الامور
السياسية والاقتصادية ، وما زلنا على ذلك الانني منذ برهة قليلة جداً استغرب ان نسير على غير هذه الخطة ،
فارجو من اعضاء المجلس الكرام ان يحسنوا النية ويسيروا صفاً واحداً لا سباً ونحن الان في موقف يتطلب
ذلك منا ، واذا كانت تغيرت هذه الامنية ، فانا اقول كما قال البدوي « ايشركم بالافلاس ان كانت كبيرة او
صغيرة » . وبهذه المناسبة ، ان معالي وزير العدلية سيجيب نهار الاثنين على جواب عادل بك ، فارجو من معاليه
ان يختصر عن الامور التي تسبب اطالة الاخذ والرد وهي لا تجدي نفعاً ، وان تقتصر في اعمالنا على ما نصوب اليه
البلاد وان لا ينهم ان الحكومة والمجلس مما غير كتلة واحدة فيما يعود على هذه البلاد بالنفع الحقيقي .

عادل بك - ذكر حضرة مدير الخزينة ان الدليل على اهتمام الحكومة في امر اقتراض الزراع المحتاجين هو
انها عقدت في الامس مجلساً تنفيذياً ومبحث في هذا الامر الهام .

فاذا كان البدء في البحث قد استغرق هذه المدة الطويلة ، فتي يمكن للحكومة ان تستعرض المبلغ المطلوب
وتوزعه على الزراع ؟

اني اري في هذا التأخير كل الدلالة على عدم الاهتمام في هذا الامر الجيوي ، وسيمضي موسم الزراعة
والحكومة سوف لا تحصل على شيء وستجئنا ان الموسم مضى وانقضى ، ولم يبق حاجة للقرض .

اما رداً على اقوال متري باشا وقاسم بك فاقول : نعم انني كنت في صف واحد مع هذه الحكومة ، وجميع
اعضاء الحكومة يعلمون بانني كنت من اول المناصرين لهم في تنفيذ منهاجهم وتقوية مراكزهم ، ولكنني عندما
رأيت التخاذل والتشتت قد دب في صفوفهم ، وأناكدت بان ما كنت انتظر تحقيقه من عهودهم اصبح غير قابل
التحقيق نظراً لتفكير كل واحد منهم بمر كره فقط ليس الا ، ولما رأيت ان البلاد تهدور من سيء الى اسوأ ،
ووجدت ان هؤلاء الاصدقاء لا يحافظون الا على كراسيهم ، وجدت من واجبي ان اطلب اليهم بشدة ان ينظروا
الى مصلحة البلاد وان يضحوا من اجل تلك المصلحة ، وليس عندي اي سبب في معاكسة هذه الحكومة اذ
وجدتها قد جدت في العمل المفيد ونفذت برنامجها . ولكن اين لها ذلك ؟ وها ان الوقت الطويل قد مضى ولم
تعمل شيئاً .

توفيق بك - بينما كان من الواجب ان يناقش الاستاذ عادل بك في هذا الموضوع زميلي مدير الخزينة
شكري بك ، وكان هو مستعداً للقيام بعمله هذا قد رجوته باصرار ان يترك الكلام لي .

الاحظ على صديقي الاستاذ عادل بك وكلكم يعلم الصلات الموجودة بيننا ، انه بدأ بنبع العاطفة . وبدأت
تنعكس عليه اعصابه في هذه الجلسة ، واني التي عليه تيمة الثورة القائمة في هذه البقعة في نفوس الجميع من اعضاء

شكري بك

الحكومة من أعضاء المجلس . اقول هذا بانصاف وتروي وبعد التفكير . اعتقد انه لا يوافق الاستاذ عادل بك ان يعتمد الى المناقشة الحادة العلنية قبل ان بدق الأمور بصورة خاصة ويتمهل في ابداء الرأي ، لان الاسراع بالأمور قبل الوقوف على الحقائق ، لا يحل للكلمات تأثيرها اللازم . وانني اشارك حضرة قاسم بك فيما قاله ، من ان المصلحة العامة ، ومصلحة البلد تقتضي في هذه الظروف توحيد المساعي وترك التنازع . والا فالحذلان سيكون نصيب الجميع . يقول الاستاذ عادل بك ان الحكومة قصرت في امر النظر في الاستقراض ، بدليل انها لم تعقد جلسة لهذه الغاية الا بالامس ، وهو لو لم يتمهل في القول وسأل عن المعاملات التي جرت قبل جلسة امس لتبين له ان الحكومة جادة في الامر ولم تقصر ابداً . لان قرار المجلس العالي ، الذي أحيل اليها لم يصل الا وهي قد بادرت لطلب الرأي بشأنه ، من يحتم علينا ان نطلب آرائهم في هذه الأمور ، لأن المبلغ المطلوب استقرضه سيؤخذ كما ذكر مدير الخزينة ، اما من الخزينة البريطانية ، وهذه لا تدفع معه قرضاً لادارة المصرف الزراعي وهي من المصرف العثماني الذي جربنا في السنة الماضية ان نفاوضه رأساً ونعقد معه قرضاً لادارة المصرف الزراعي وهي مؤسسة خاصة ، غير تابعة لميزانية الحكومة العامة ، فأبى الا ان يستأذن من مركزه العام في لندن ، الذي رأى من واجبه ان يحصل على موافقة وزارة المستعمرات ، ولم يتم عقد القرض الا بعد ان احيل على المراجع الخاصة هنا وأبدت موافقتها عليه ، وعلى ان تقوم الحكومة بكفالة المصرف على تسديده . واذن فلا مناص من المراجعة بشأن ما طلبه المجلس العالي مهما كان مصدر الاقتراض .

وهكذا فعلنا ، فجاء الجواب متضمناً لزوم ابداء بعض الايضاحات والآراء في هذا الخصوص لاسيما رأي المصرف الزراعي الذي سيقوم باعطاء القروض وهو المسؤول عن امر اعادة المبلغ المستقرض وتأمين استرداده . وما وصلت الجوابات من الدوائر المختصة حتى يادر المجلس التنفيذي في اول جلسة للبحث فيه ، وكل من يعلم ان المجلس المذكور لم يستطع عقد جلسته يوم الاربعاء بسبب ذهاب اعضائه لاستقبال سمو الامير المعظم وكذلك يوم الخميس ، وكان يوم السبت يوم عطلة المعراج الشريف . ولم يتيسر له ان يبحث في الامر الا بتاريخ امس . وليس هنالك اي تقصير ، فان اقرار هذا الامر يحتاج لدرس وتدقيق وثبات الحاجة واثبات امكان اعادة القروض وكل ذلك يطلبه من سيقوم باعطائنا هذا المبلغ الذي ذكره مدير الخزينة انه غير موجود لدى الحكومة .

بعد كل هذا ارجو باخلاص ونية حسنة ان تكون المناقشات جادة وبدون ان نذكر ما يثير المواطنين ويسبب النفوس . وبما كان كل من حضر تكلم ان يقدم على السؤال بصورة خاصة ، في اية قضية ، قبل ان يثيرها علينا . ويثقل هذا الشعور ، وذلك حباً بالمصلحة العامة ، التي يفرضها على جميع اعضاء المجلس التشريعي منتخبين وغير منتخبين . عادل بك - انك يا صديقي لم تنصني في هذه المرة ، والسبب في هذه المناقشة هو شكري بك ، فبدلاً من ان يعطينا الايضاحات التي نثور لنا الحقيقة صرح بنا على طريق التهمك والتمرم بمن فاضطرني الى بيان ما بينه فكان السؤال من العشرة آلاف جنيه ، وكان بامكانه ان يجيبني كما اجبتنا انت الآن بشأنه ، وكان يجب ان ينصير البحث في امر هذا المبلغ وفي اجراءات الحكومة . كذلك لم تنصني في القسم الثاني من بياناتي ، لاني لم اسمع منه ما يظهر اهتمام الحكومة في امر هذا القرض ، بل كل ما سمعته منه ان المجلس التنفيذي عقد جلسة

بالامس وبحث في هذا القرض . فمن اين لي ان اعرف ان هنالك محاورات واقتناصات في هذا الصدد والاستيضاحات بهذا الشأن . ويظهر ان الثورة النفسية الكامنة في الصدور هي التي دعت شكري بك ان يترك الأمور الجوهرية والايضاحات المفيدة ويهتم بالتمريض في امور بسيطة .

عوده بك - اريد ان افهم الاخوان ، ان البنك الزراعي باشر منذ اليوم اقسامه بواجباته وتحضير القوائم لجميع الطالبين من البنك ، وعين لكل عشيرة وقرية يوماً تأتي فيه لتمام معاملاتها ، واخذ القرض المخصص لها ، من مبلغ (الخمسة عشر الف جنيه) الموجودة لديه ، ولذلك فليس في الامر تأخير او تقصير ، فالعدل سائر والاستقراضات ماشية من الموجود وليس علينا الا ان نسمى لايجاد المبلغ الباقي ربماً ينفد الموجود .

اديب بك الكايد - من المعلوم ان الحكومة التركية كانت وضعت اصولاً لاصول المحاكمات الحقوقية ، ومنته (اصول تبادل اللوائح) فهناك سؤال على سؤال وجواب على جواب . فلما رأيت ان هذا الامر لا يجدي نفعاً سوى التطويل واضاعة الوقت بادرت بألفائه . لاح لي الآن ان المجلس الموقر مهم جداً في مسألة قرض الزراع وعدم اضاعة الوقت سدى . فاذا رأيت منذ ساعة الى الآن والبحث جاري حول هذا الموضوع سوى جواب على جواب وايضاح على ايضاح بدون فائدة . فطلما عطوفة مدير الخزينة قال ، مشيراً الى اعمال اللجنة الخاصة ، انه سيرعرض على اللجنة وبأخذ رأياً لاجل انجاز هذا الامر الحيوي الهام ، فاذن انه من وقت ما تفضل به شكري بك حول هذا الموضوع الى الآن هو عبارة عن اضاعة الوقت على الزراع .

حسين باشا الطراونه - ان الاهتمام من قبل المجلس التشريعي الف لجنة خاصة ، رغم رأي بعض اعضائه المعارضين بنية استفادة الزراع قبل فوات موسم الزراعة سيأتي بالفائدة المطلوبة . وكنت من الذين يظنون ان قرار اللجنة الخاصة نفذ ونتظر ان يدعو الناس لتوزيع عليهم المبالغ التي قررت اللجنة ، بحفاظة على وقت الزراعة من ان يفوت ، الا انه من الممذرة التي ابتدأتها الحكومة في صدد العشرة آلاف جنيه من انها ساعية لاستقراضها من البنك العثماني او الخزينة البريطانية امر محتم لا بأس به ، وانما استغرب ما اتي به الزميل عوده بك بان البنك الزراعي باشر باقراض الاهلين وعين لكل قرية وعشيرة يوماً لتأمين هذه الغاية . من هم هؤلاء العشائر او القرى يا ترى ؟ هل هذا القرض هو لاجل اهل البلقاء . وبقية الالوية تنتظر فقط .

هل ان الحكومة اعلمت متصرفيها او بحري موظفيها بالالوية ان القرض سيكون في المراكز ام هو محصور في مركز عمان الذي هو مركز البنك الزراعي ؟ ارجو الجواب .

توفيق بك - الجواب على ما تفضل به حضرة حسين باشا الطراونه يحتاج لدرس القضية والبحث مع المصرف الزراعي ، ولذلك بالامكان اجابته في جلسة اخرى .

الرئيس - مواضع الجلسة المقبلة :

١ - جواب وزير العدلية ، ٢ - ما يرد من اللجان

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

هكذا فعلنا